الفصل الخامس

ضوابط التقديم والتأخير في قواعد اللغة العربية

معلوم عند أرباب النحو أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض .

والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام ، تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما ، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف ، أو يكون الأول مضافاً إلى الثاني ، أو يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، وذلك في اسم الفاعل أو اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر أو تمييزاً .

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً ـ مفعولاً به ، مفعولاً مطلقاً ، ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً ، أو مفعولاً له ، أو مفعولاً معه ، أو منزلاً من الفعل منزلة المفعول مثل خبر كان وأخواتها ، وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب .

أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم . **الثاني** : العطف . **الثالث** : النفي الاستفهام والشرط والجزاء .

يقول الجرجاني في منظومته الهائية عن التقديم والتأخير :

إني أقول مقالاً لستُ أُخفيه ... ولستُ أرهَبُ خَصْماً إنْ بدا فيه

ما منْ سبيلٍ إلى إثبات معجزة ... في النظم إلا بما أصبحتُ أُبديه

فما لنظمٍ كلامٍ أنت ناظمُه ... معنًى سوى حُكمِ إعرابٍ تُزجِّيه

اسمٌ يُرَى وهو أصل للكلام ... فما يَتم من دون قصد لمُنْشيه

وآخرُ هو يعطيك الزيادةَ ... في ما أنت تُثبته أو أنت تَنفيه

تفسيُر ذلـك أن الأصـلَ مبتـدأ تَلقى له خـبراً مـن بعـد تُثنيـه
فاعـلٌ مسـندٌ فعـلٌ تَقدَّمـه واليـه يكسـبه وصـفاً ويعطيـه
هذان أصـلان لاتأتيـك فائـدةٌ منْ منطقٍ لم يكونا مـن مبانيـه.[1]

ولسنا مع الجرجاني في قوله :

فما لـنظم كـلام أنـت ناظمـه معنى سوى حكم إعراب تزجيـه

فقد جعل المعنى تابع للإعراب وفرعاً عنه ، مع أن المعنى هو الأساس الذي يبنى عليه الحكم الإعرابي ، فربما توجه الإعراب إلى وجه ظاهر لم يلتفت إليه بسبب أن المعنى يأباه وبما استودع من أسرار البلاغة ووجوه الفصاحة ما جعله يعمد إلى إعراب سواه .

ويعجبني هنا أن أذكر ما قاله الأستاذ محمد رشيد رضا وهو يتحدث عن قاعدة عامة من قواعد البلاغة من خلال تفسيره للآية التاسعة والستين من سورة المائدة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ (المائدة:٦٩) يقول : «وقد تجرأ بعض أعداء الإسلام على دعوى وجود الغلط النحوي في القرآن وعدَّ رفع الصابئين هنا من هذا الغلط وهذا جمع بين السخف والجهل وإنما جاءت هذه الجرأة من الظاهر المتبادر من قواعد النحو مع جهل أو تجاهل أن النحو استنبط من اللغة ولم تستنبط اللغة منه ، وأن قواعده إذا قصرت عن الإحاطة ببعض ما ثبت عن العرب فإنما ذلك لقصور فيها ، وأن كل ما ثبت نقله عن العرب فهو عربي صحيح ، ولا ينسب إلى العرب الغلط في الألفاظ ، ولكن قد يغلطون في المعاني[2].

الضمير :

يجب أن يكون الضمير منفصلاً في عدة مواضع ومنها :

● إذا تقدم على عامله كما في قوله تعالى :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥)

---

(١) عبد القاهر الجرجاني ، ص٤- ص١٠ .

(٢) تفسير المنار محمد رشيد رضا مج٦ ص ٤٧٨ .

كانت الجملة نعبدك والكاف مفعول به فلما قدمت الكاف على العامل وهو الفعل صارت إياك ضميراً منفصلاً .

مفسر الضمير :

مفسره مذكور وهو نوعان :

● **متقدم وله ثلاث صور :**

أ ـ متقدم في اللفظ والتقدير مثل : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ (يس:٣٩) ، فالهاء في قدرناه ضمير غائب وَمفسِرهُ القمر وهو متقدِم في اللفظ والتقدير ، وفيه فائدة التشويق للمتأخر .

ب ـ متقدم في اللفظ دون التقدير مثل :﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾(البقرة:١٢٤).

فالهاء في ربه مفسرها إبراهيم وهو من الناحية اللفظية متقدم لكن من ناحية التقدير متأخر لأنه مفعول والمفعول رتبته بعد الفاعل والفاعل هو ربه .

ج ـ متقدم في التقدير دون اللفظ مثل : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (طه:٦٧) ، فالهاء في نفسه مفسرها موسى وموسى فاعل متأخر لفظه ولكن من حيث التقدير مقدم على الضمير .

● **متأخر في اللفظ والرتبة أو التقدير وهو محصور فيما يأتي :**

أ ـ مفسر ضمير الشأن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(الإخلاص:١) فالله مفسر للضمير هو.

ب ـ المفسر خبر للضمير ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ (الأنعام:٢٩) [1] فحياتنا مفسر للضمير هي وفي الوقت نفسه خبر للضمير .

ج ـ المفسر تمييز للضمير {نعم طالباً عليٌّ} ففاعل نعم ضمير مستتر ، تقديره هو يفسره طالباً وهو تمييز .

د ـ الضمير المجرور بـ{ربَّ} يفسره التمييز مثل : {ربَّه طالباً دعوتُه إلى المجد فاجاب} .

---

(١) تطبيقات نحوية وبلاغية ، الجزء الأول ص ١٤٩ .

هـ ـ الضمير الذي يكون ما بعده بدلاً منه فما بعده مفسر له مثل : اللهم صل عليه الرءوف الرحيم ، فالرءوف بدل من الضمير متأخرة من ناحية اللفظ ومن ناحية الرتبة أو التقدير[1] ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (يوسف:١٢)

الجملة الاسمية المبتدأ والخبر :

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر ، وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ولا بهما .

وللخبر ثلاث حالات :

- **الحالة الأولى :** التأخر وهو الأصل ك{زيدٌ قائمٌ} ويجب في أربع مسائل
- **إحداها :** أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو متساويين ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، أفضلٌ منك أفضلٌ مني .
- **الثانية :** أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو : {زيدٌ قام} أي إذا كان الخبر جملة فعلية .
- **الثالثة :** أن يقترن بإلا معنى نحو : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ﴾ (هود:١٢) ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ (الفتح:٢٩) .
- **الرابعة :** أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه كأن يكون اسم استفهام نحو : {منْ في الدار} .

أو اسم شرط نحو [منْ يقُمْ أقمْ معه] أو مشبها به نحو [الذي يأتيني فله درهمٌ] أو ما التعجبية نحو : [ما أحسنَ زيداً] إذا كان المبتدأ مقروناً بلام الابتداء نحو : [لزيدٌ قائمٌ][2] .

الحالة الثانية :

التقدم ويجب في أربع مسائل :

- **إحداها :** أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو : [في الدار رجلٌ] [عندك مال] [وعندي أنك فاضل] فإن تأخير المبتدأ في هذا المثال يوقع في إلباس [أَن] المفتوحة

---

(١) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، الجزء الأول ص٦٨ .

(٢) أوضح المسالك ص١٤٥-ص١٤٨ .

بالمكسورة ، وأنَ المؤكدة التي بمعنى لعل ، وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ (الأنعام:٢) ، لأن النكرة وقد وصفت بمسمى فكان الظاهر أنه خبر لا صفة .

● **الثانية** : أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً نحو [ما لنا إلا اتباع أحمدا] أو معنى نحو : [إنما عندك زيدٌ] .

● **الثالثة** : أن يكون لازم الصدرية نحو : أين زيد أو مضافاً إلى ملازمها نحو : [صبيحةَ أي يومٍ سفرِك] .

● **الرابعة** : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ (محمد:٢٤) .

وقول الشاعر :

ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبها

الحالة الثالثة :

جواز التقديم والتأخير :

وذلك فيما فقد فيه موجبها كقولك زيد قائم فيترجح تقديمه على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع مثل : عندك محمدٌ ، محمدٌ عندك ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ ﴾ (القدر:٥) هي سلام ومنه قول الشاعر :

نعمتْ جزاءُ المتقين الجنَّةْ دارُ الأماني والمنى والمنَّةْ[1]

الإعراب : نعمت نعم فعل ماض يدل على إنشاء المدح والتاء علامة التأنيث جزاء فاعل نعم وجزاء مضاف والمتقين مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم ، والجنة مبتدأ مؤخر .

إذا تساوى المبتدأ والخبر في درجة التعريف ووجدت قرينة أو دليل على الخبر جاز تقديمه ومنه قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهُن أبناءُ الرجال الأباعد

استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساوتهما في التعريف لأجل القرينة المعنوية ، لأن الخبر هو محط الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه الذي

---

(١) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، الجزء الأول ص٦٣ .

تذكر الجملة لأجله فهو الخبر وهو قوله ـ بنونا ـ إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا : قال ابن هشام : وقد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير وأنه جاء على عكس التشبيه .

كقول ذي الرمة : [1]

ورملٍ كأوراك العذارى قطعتُه

فكان ينبغي للشارح يعني ابن الناظم أن يستدل بما أنشده والده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت[2]

قبيلةٌ ألأمُ الأحياء أكرُمها وأغدرُ الناس بالجيران وافيها

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء وعن وافيها بأنه أغدر الناس لا العكس .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها وهي : كان ـ أصبح ـ أضحى ـ أمسى ـ ظل ـ بات ـ صار ـ ليس ـ مازال ـ مابرح ـ مافتئ ـ ماانفك مادام .

وتوسط أخبارهن جائز أي تقديم الخبر على المبتدأ قال تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الروم:٤٧)

وقال الشاعر :

لا طيبَ للعيشِ مادامتْ مُنغَّصةً لذّاتُهُ بادّكارِ الموتِ والهرَمِ

استشهد به على جواز تقديم خبر ـ ما دامت ـ على اسمها : قال العيني : « وقد رد ذلك ابن معطٍ وهو محجوج بالبيت ، ومعنى منغصة مكدرة والادكار التذكر أي لا طيب لعيش ابن آدم مادامت لذاته منغصة بتذكر الموت والهرم ولم يقف على قائل البيت »[3]

ويقول الشاعر :

ما دام حافظُ سري مَنْ وثقتُ بـه فهو الذي لستُ عنهُ راغباً أبداً

---

(١) ديوان ذي الرمة ، ص١٤٦ و تكملة البيت : إذا جللته المظلمات الحنادس .

(٢) ديوان حسان بن ثابت ، ص٢٥٤ .

(٣) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع الجزء الأول ص٧٦ ولم يعزه إلى قائل

حافظ سري خبر دام وقوله من وثقت به اسمها وقد تقدم الخبر على الاسم[1] وتقديم أخبارِهن جائز بدليل قوله تعالى : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ (سبأ:٤٠) ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ (الأعراف:١٧٧) وقوله تعالى : ﴿ تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ (القصص:٦٣) إلا خبر دام اتفاقا .

وإذا نفي الفعل بما ، جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً نحو : ما قائماً كان زيدا .

ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو : كان عندك أوفي المسجد زيد معتكفا .

قال الشاعر :

فلا تلْحُني فيها فإنَّ بُحبها أخاك مصابُ القلب جمٌّ بلابله

استشهد به على جواز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان مجروراً والظرف يساويه في ذلك قال أبو حيان : « وقد تأول ذلك أصحابنا بأن جعلوه متعلقاً بفعل محذوف تقديره أعني كأنه قال أعني بحبها وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إن واسمها ..... يقول : « لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها واستولى عليه حبها فالعذل لا يصرفني عنها ، ويقال : لحيت الرجل إذا لمته ولحوت العود ولحيته إذا قشرت لحاءه وأصل الأول منه والجم الكثير والبلابل الأحزان وشغل البال واحدها بلبال قال : ولم أعثر على قائله ».[2]

تعمل ما النافية عمل ليس في رفع المبتدأ ونصب الخبر ومن شروطها ألا يتقدم خبرها على اسمها وكذلك ألا يتقدم معمول خبرها فمثال الأول :

وما حسنٌ أنْ يمدحَ المرءُ نفسَه ولكن أخلاقاً تُذَمُّ وتُحْمَدُ[3]

تقدم الخبر على الاسم واسمها مصدر مؤول ، والتقدير وما مدح المرء نفسه حسناً لما قدم الخبر ألغي العمل .

---

(١) الدرر اللوامع الجزء الأول ص٨٧ .

(٢) الدرر اللوامع ص١١٣ .

(٣) المصدر السابق ، الجزء الأول ص٢٤٠ .

وقالوا تَعَرَّفَها المنـــازلَ مـــنْ مـــنى وما كلُّ منْ وافى منىً أنـــا عـــارفُ

الشاهد إلغاء عملها لتقدم معمول خبرها {كل من وافى}وهذا لا يجوز [1]

لا النافية العاملة عمل ليس :

لا النافية تعمل عمل ليس في رفع المبتدأ ونصب الخبر ، ومن شروط عملها أن يتقدم اسمها على خبرها ، فإذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها ، وكذلك ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مثل : لا في المحاضرة طالب مهملاً ، فإذا تقدم معمول خبرها على الاسم عدا هاتين الحالتين بطل عملها مثل : لا الواجب طالبة مؤدية . [2]

الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر والتي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع خبرها ويسمى خبرها وهي [إن ــ أن ــ لكن ــ كان ــ ليت ــ لعل ــ عسى ــ لا النافية للجنس] فيقول ابن هشام : عن خبرها ولا يجوز تقدمه مطلقاً ولا توسطه إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو :

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ (النازعات:٢٦) ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً ﴾ (المزمل:١٢) [3]

لا النافية للجنس :

لا النافية للجنس تعمل عمل إن بشروط أن يكون الاسم متقدماً والخبر مؤخراً ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ (الصافات:٤٧) ، في هذا المثال لا ليست عاملة لأن من شروط عملها ألا يتقدم خبرها على اسمها وفي هذا المثال تقدم الخبر على الاسم ولذلك ألغيت . [4]

الجملة الفعلية :

الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل ، أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة .

الاسم نحو : تبارك الله ، والمؤول به نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ (العنكبوت:٥١) والفعل كما مثلنا ومنه أتى زيد ، نعم الفتى زيد ، ولا فرق بين

---

(١) الدرر اللوامع ، الجزء الأول ص٢٣٩ .

(٢) شذور الذهب ص٢٥٢ وتطبيقات ص٢٦١ .

(٣) تطبيقات نحوية الجزء الأول ص٢٨١ .

(٤) المصدر السابق ، الجزء الأول ص٢٤٢ .

المتصرف والجامد والمؤول بالفعل نحو : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ ﴾ (النحل:٦٩) ومقدّم رافع لتوهم دخول نحو : زيد قام .

وأصلي المحل مخرج لنحو : [قائمٌ زيدٌ] فإن المسند وهو قائم أصله التأخير لأنه خبر .

وذكر الصيغة مخرج لنحو : [ضُرِب زيد] بضم أول الفعل وكسر ثانيه فإنها مفرعة عن صيغة ضَرَب بفتحهما وله أحكام الرفع . . . . . .

الثاني : وقوعه بعد المسند فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم إما مبتدأ في نحو : زيد قام ، وإما فاعلاً محذوف الفعل في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾(التوبة:٦). لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية .

الثالث : أنه لابد منه . . .

الرابع : أنه يصح حذف فعله إن أُجِيب به نفي .

الخامس : إن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه .

السادس : إنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع .

السابع : إن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول ، وقد يعكس ، وقد يتقدمها المفعول ، وكل من ذلك جائز وواجب ، فأما جواز الأصل فنحو :﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ (النمل:١٦) .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ (القمر:٤١) وقوله : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (البقرة:٨٧) .

وكقول جرير بن عطية :

جاء الخلافةَ أو كانت لـه قـدَرا ... كما جاء ربهَ موسى على قَـدَر[1]

في هذا البيت قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم وهو قوله ربه على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام كما أتى موسى ربه على قدر ، فقدم الفاعل على المفعول ، فصار كما في البيت

---

(١) ديوان جرير ص٢١١ ، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز .

وهذا مما شاع في لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه .[1]

وقد أجاز البصريون والكسائي وابن الأنباري تقديم المفعول على الفاعل كقول الشاعر :

ولما أبى جماحا فؤاده

حيث قدم المفعول المحصور بإلا وهو قوله جماحا على الفاعل الذي هو قوله فؤاده وقول الشاعر : فما زاد إلا ضعفَ الذي بي كلامها ، والشاهد في هذا البيت هو تقديم المفعول به وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها مع كون الفاعل منحصراً بإلا ، وهذا جائز عند الكسائي قال زهير بن أبي سلمى : وهلْ تُغْرَسُ إلا في منابتها النخل ، والشاهد فيه تقديم الجار والمجرور وهو قوله في منابتها على نائب الفاعل وهو قوله النخل مع أن الجار والمجرور بمنزلة المفعول به ، وكان النائب من الفاعل بمنزلة الفاعل صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل .[2]

وجوب تقدم المفعول :

يجب تقدم المفعول على الفاعل في المسائل التالية :

الأولى : أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول أي إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة نحو ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ (البقرة:١٢٤) . وقوله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (غافر:٥٢) .

الثانية : أن يحصر الفاعل بإنما نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ (فاطر:٢٨)

الثالثة : إذا كان الفاعل محصوراً بإلا ـ لا يسمع النصيحةَ إلا العاقلُ .

الرابعة : إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول ضميراً متصلاً كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ ﴾ (الأنعام:١٦١) .

---

(١) قطر الندى وبل الصدى ص٢٥٦ ، الدرر اللوامع ، الجزء الثاني ص١٣٤ ، أوضح المسالك ص٣٣٣- ٣٣٥ .

(٢) نفس المصدر ص٣٦٢،٣٦٣ .

الخامسة : إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً واقعاً بعد إلا نحو : ما أكرمني إلا أنت .

السادسة : أن يكون له الصدر ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ (غافر:٨١) وقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ (الإسراء:١١٠) .

السابعة : أن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو قوله تعالى :﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾(المدثر:٣)، وقوله تعالى :﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾(الضحى:٩)

وجوب تقدم الفاعل :

يجب تقدم الفاعل على المفعول في هذه المسائل :

● **الأولى** : أن يخشى اللبس أي إذا كانت علامات الإعراب مقدرة على الفاعل والمفعول معاً بحيث يؤدي تأخير الفاعل عن المفعول إلى اللبس ، فمنعاً للبس يجب تقديم الفاعل إذا لم توجد قرينة أو دليل يظهر الفاعل ويوضحه ك{ زار موسى عيسى} على خلاف بين النحويين .

● **الثانية** : أن يحصر المفعول بإنما نحو : {إنما ضرب زيد عمرا} على خلاف بين النحويين .

● **الثالثة** : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا يوجد حصر في أحدهما مثل : زار أبي صديقي .

● **الرابعة** : أن يكون المفعول محصوراً بأداة الحصر إلا ـ ما أعطى الأستاذُ إلا الجائزةَ .

● **الخامسة** : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسما ظاهراً ـ أكرمتُ عليًّا [1]

فعلا التعجب :

● لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ، فلا تقول : ما زيداً أحسنَ ، من قولك ـ ما أحسنَ زيداً و لا يجوز أيضاً ـ زيداً ما أحسنَ ، ولا بزيد أحسن ، فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز التقديم مثل ما أحسنَ بالرجل أن يَصدقَ ، وما أقبحَ به أنَ يَكذبَ . [2]

---

(١) أوضح المسالك ص٣٦٦-٣٧١ ، تطبيقات نحوية ، الجزء الثاني ص٢٢ .

(٢) تطبيقات نحوية ، الجزء الثاني ص٢٠

● المفعول فيه وهو المسمى الظرف .

يجوز تقدم المفعول فيه ـ الظرف ـ كما في قول الشاعر :

أفي الحق أنـــي مغرمٌ وبك هـــائمٌ

وقول أبي فراس الحمداني :

أقـــول وقد ناحت بقربـــي حمامةٌ أيا جارتـــا لـــو تعلمـــين بحـــالي

مَعَاذ الهوى ما ذقتُ طارقةَ النَّـــوى ولا خَطَرتْ منك الهمـــومُ ببـــال

أيا جارتا ما أنصفَ الـــدهرُ بيننـــا تَعالَي أُقاسْمكِ الهمـــومَ تعـــالَي[1]

الحال في مجالي التقديم والتأخير :

الأصل أن يتقدم صاحب الحال ، على الحال وقد يتقدم الحال علـى صـاحبه في الأحوال الآتية :

إذا كان صاحب الحال نكرة كما في قول كثير :

لمَيَّـــــةَ موحشـــــاً طلـــــلُ يلـــــوح كأنـــــهُ خلَـــــلُ[2]

فقد تقدم الحال وهو موحشا على صاحبه وهو طلل .

ويجب تقديم الحال على صاحبه إذا كان صاحبه محصوراً بأداة الحصر إلا كما في قوله تعالى : ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ (الأنعام:١٣٩). خالصة حال في قراءة النصب وبهذه القراءة يجوز أن يتقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ ﴾ (الزمر:٦٧). مطويات حال في قراءة النصب وبهذه القراءة يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه .

يجب تأخير الحال عن صاحبه في الحالات التالية :

● الأولى : إذا كانت الحال محصورة ـ ما جاء الأستاذُ إلا محاضراً .

● الثانية : إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (سبأ:٢٨) كافة حال تقدمت على صاحبها الجار والمجرور للناس ومنه قول الشاعر :

مشغوفةً بك قد شَغَفْتَ وإنـــما حُمَّ الفراقُ فما إليـــك سـبيلُ[3]

---

(١) تطبيقات نحوية ، الجزء الثاني ص٦٥ .

(٢) قطر الندى ص٢٣ ، وأوضح المسالك ، الجزء الثاني ص٤٩ ، شذور الذهب ص٢٤ .

(٣) تطبيقات نحوية وبلاغية ، الجزء الثاني ص٢٣٥ .

مشغوفة حال تقدمت على صاحبها بك الجار والمجرور .

● **الثالثة :** إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة كقول الشاعر :

تقولُ ابنتي إنَّ انطلاقَك واحداً إلى الرَّوْعِ يوماً تاركي لا أبا ليا

واحداً حال من المضاف إليه وهو الضمير ـ الكاف ـ

وجوب تقديم الحال على صاحبها :

● **الأولى :** إذا كانت الحال اسم استفهام ـ كيف وصل الأستاذ ـ الحال كيف وجب تقديمها لأنها اسم استفهام .

● **الثانية :** إذا كان العامل اسم تفضيل متوسط بين حالين اسمين مختلفي المعنى مفضل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى ـ الأستاذُ محاضراً أحسنُ منه خطيباً .

● **الثالثة :** إذا كان العامل اسم تفضيل متوسط بين حالين اسمين مختلفي المعنى مفضل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى ـ محمدٌ متصدقاً أحسنُ منْ عليٍّ ممسكا [1]

التمييز مع عامله في مجال التقديم والتأخير :

يجب تأخير التمييز عن عامله فيما يأتي :

● **الأولى :** إذا كان ناصبه اسماً ـ عدداً ـ كيلاً ـ مساحة ـ وزناً ـ قرأتُ ثلاثين قصةً ـ اشتريتُ مترين صوفاً .

● **الثانية :** إذا كان ناصبه فعلاً جامداً وهو فعل التعجب ـ ما أعظم علياً خطيباً وكقول الشاعر :

ونارُنا لَم يُر ناراً مثلَها قدْ عَلمتْ ذلك معدٌ كلُّها

تقدم التمييز ناراً على عامله غير المتصرف الجامد وهو مثلها .

● **الثالثة :** إذا كان ناصبه فعلا متصرفاً يشبه الفعل الجامد من ناحية التعجب ومنه قول الشاعر :

أنفساً تطيبُ بنيلِ المُنى وداعي المنونِ ينادي جِهارا

ومنه أيضاً قول الشاعر :

أتَهجُرني ليلى بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيب،

---

(١) تطبيقات نحوية ص٢٢٤-٢٢٧ ، وأوضح المسالك ص٨٢-٨٨ .

قدم التمييز نفساً على الأمل المتصرف وهو تطيب .

المستثنى :

يجوز تقدم المستثنى على المستثنى منه ـ ما حضر إلا محمداً الطلبةُ .

جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا لم يكن هناك مانع مثل قول الشاعر :

وأنت غريمٌ لا أظنُ قضاءَ هولا العَنزي القارظُ الدهرَ جائياً

أراد لا أظن قضاءه جائياً هو ولا العنزي ، والعنزي أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلاً فضرب بهما المثل .

حرف العطف :

الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب مثل جاء محمد وعلي ، وهذا المثال يحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن يكون جاءا معاً .

ثانيها : أن يكون مجيئهما على الترتيب .

ثالثها : أن يكون على عكس الترتيب .

فإن فهمت المعية إذا جاءا معاً والترتيب وعكسه فإن هذا الفهم ناشئ من دليل آخر وليس من طبيعة الواو ، فالمصاحبة فهمت بالقرينة كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ﴾ (البقرة:١٢٧) .

والترتيب فهم بالقرينة كقوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴾ (الزلزلة:١-٣). وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ (الحديد:٢٦) وعكس الترتيب فهم بالقرينة كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ (المؤمنون:٣٧) . ولو كانت الواو للترتيب لأفهمت اعترافَ الكفار بالحياة بعد الموت .

الفاء تفيد الترتيب والتعقيب والتشريك في الحكم مثل وصل محمدٌ فعليٌّ ، أي أن وصول علي وقع بعد وصول محمد بدون مهلة ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ (عبس:٢١) لأن الإقبار يعقب الإماتة .

ثانياً : وقد تفيد التسبب وهذا غالب في عطف الجمل ومنه قوله تعالى :﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة:٣٧).

وقد تخلو العاطفة للجمل من هذا المعنى ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ (الأعلى:٢-٥). الفاء في هذه الآيات نابت عن ثم والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء .

الرابع : ذكر ابن قاسم ثلاثة أقسام للفاء العاطفة .

أ ـ إن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية مثل قام محمدٌ فعمرو .

ب ـ إن عطفت جملة دلت على السببية غالباً نحو ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (القصص:١٥)

ج ـ إن عطفت مفرداً صفة دلت على السببية .

ومنه قول الشاعر :

يا لهفَ زيانةَ للحارثِ الـ ... ـصابحِ فالغانمِ فالآيبِ

كأنه قال الذي صبح فغنم فآب ، وهي في البيت تدل على ترتيب في الوجود وقد تدل على ترتيب معانيها في التفاوت من بعض الوجود مثل خذ الأكمل فالأفضل واعمل الأحسن فالأجمل ، وقد تدل على ترتيب موصوفاتها مثل قوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ (الأعراف:٤) .

الفاء في الآية للترتيب على التأويل أي أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ، أو تكون الفاء للترتيب الذكري لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها ، ثم للترتيب والتراخي ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ (عبس:٢٢). أن الانتشار يتراخى عن الإماتة في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ (عبس:٢١) .

ومنه قول الشاعر :

كَهزِّ الرُدَيني تحتَ العَجَاج ... جرى في الأنابيب ثُمَّ اضطرب.[1]

---

(١) تطبيقات نحوية وبلاغية ، الجزء الثالث ص٣٤٣-٣٧٦ وعزاه للأشموني ، الجزء الثالث .